الصباح الاقتصادية
12
العدد 3867 - السنة الثالثة عشرة
الجمعة 24 جمادى الأولى 1442 - الموافق 8 يناير 2021
Friday 8 January 2021 - No.3867 - 13 th Year

«المحاسبين» تدعو السلطتين إلى التعاون لتحقيق التنمية

الطبيخ : يتوجب استكمال منظومة التشريعات الاقتصادية لتحسين بيئة الأعمال

- قانون مزاولي المهنة ولائحة الشركات المهنية خطوة في الطريق الصحيح
- تنويع الدخل وتمويل عجز الميزانية وإصلاح التركيبة السكانية ضرورة ملحة
- الحلول الاقتصادية يجب أن تكون تدريجية ودون المساس بجيوب المواطنين

فيصل عبد المحسن الطبيخ

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

دعا رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية فيصل عبد المحسن الطبيخ السلطتان التشريعية والتنفيذية إلى تجنب الخلافات والابتعاد عن منطق التأزيم والتركيز على ملفات الاصلاح الاقتصادي التي طال انتظار انجازها وطال الحديث عنها.

وأشار ، في بيان صحافي، أن الجمعية تستلهم تلك الدعوة من ثنايا الخطاب الأميري في افتتاح دور الإنعقاد السادس عشر والذي شدد على الابتعاد عن لغة التأزيم ، مبيناً أن غياب التعاون لا ينتج عنه سوى مزيد من الأزمات وتأخر وتيرة الإصلاحات التي ستؤثر بلا شك على دوران العجلة الاقتصادية ، ومواجهة التحديات التي يواجهها الاقتصاد حالياً والتي تستدعي من الجميع التكاتف والتعاون من أجل إيجاد حلول جذرية لتلك التحديات.

إصلاحات تشريعية

وشدد الطبيخ على أهمية العمل على مواصلة الاصلاحات التشريعية التي أقرها مجلس الأمة مؤخراً والتي من أهمها : قانون مزاولي مهنة مراقبة الحسابات ولائحة الشركات المهنية للخدمات المحاسبية وقانون الإفلاس وتعديلات قانون الشركات وقانون التأمين ، وهي كلها قوانين تصب نحو تحسين بيئة الأعمال وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في القطاعات المختلفة.

وبين أن الإصلاحات التشريعية المرتقبة سوف تنعكس إيجاباً على تعزيز دور مهنة المحاسبة والمراجعة في واقع بيئة الأعمال ، ويدفع بتحقيق المزيد من الشفافية ومحاربة الفساد كون البيانات المالية هي المرآة العاكسة لأداء الشركات والبنوك.

وأوضح الطبيخ أنه لا يمكن تحقيق الاصلاحات الاقتصادية والمالية دون وجود مظلة تشريعية متكاملة تراعي احتياجات المستثمر المحلي والأجنبي وتدفع نحو جعل البيئة الاقتصادية جاذبة للاستثمارات سواء المحلية والأجنبية.

القطاع الخاص

واستدرك بالقول : هناك الكثير من القوانين التي تحتاج إلى مراجعة ، كما أن معرفة تطلعات المستثمرين وأصحاب الشركات من بين الأولويات الواجب على الحكومة مراعاتها عند تقديم مشاريع القوانين الاقتصادية الملحة على مجلس الأمة.

وأشار الطبيخ إلى أن العجز المالي المزمن ونفاذ سيولة الاحتياطي العام وتعزيز استثمارات صندوق الأجيال القادمة وإيجاد حلول شاملة للتركيبة السكانية والقضاء على العمالة الهامشية من بين الأولويات التي يتطلع إليها المواطن الكويتي ويطمح في أن تتعاون السلطتان التشريعية والتنفيذية لإنجازها.

أسواق العمل

واستدرك قائلاً : من بين الأولويات الأخرى التي يتطلع إليها الشعب الكويتي العمل على توفير وظائف للخريجين الجدد القادمين إلى سوق العمل والعمل على فتح المجال أمامهم في القطاع الخاص.

وقال إن الإصلاحات التشريعية والمالية بحاجة إلى تكاتف جميع أطياف المجتمع وتقديم يد العون والمساعدة للسلطتين التشريعية والتنفيذية لإنجاز مهامها بدقة وإتقان ، مبيناً أن منظمات المجتمع المدني قدمت ، ولا تزال ، العديد من الإسهامات الجوهرية التي ساعدت في الخروج بتشريعات متوازنة قادرة على تلبية احتياجات بيئة الأعمال في المجالات المختلفة.

وإختتم الطبيخ تصريحه قائلا : على السلطتين التشريعية والتنفيذية وضع الحلول للمشاكل الاقتصادية المزمنة التي يعانيها الاقتصاد بناءً على دراسات معيارية ، وأن يكون التنفيذ وفق مراحل تدريجية ، دون المساس بجيوب المواطنين.

بنهاية تعاملات شهر ديسمبر 2020

مؤشر «النقد العربي» المركب لأسواق المال العربية يرتفع 0.89 في المئة

- ارتفاع الأسعار العالمية للنفط مع بدء حملات التطعيم ضد فيروس كورونا

صندوق النقد العربي

في إطار جهوده لتطوير القطاع المالي في الدول العربية، أصدر صندوق النقد العربي العدد السادس من «النشرة الشهرية لأسواق المال العربية»، التي تهتم برصد التطورات في أسواق المال العربية استنادا إلى قاعدة بيانات صندوق النقد العربي لأسواق المال العربية، وإلى البيانات الصادرة عن البورصات العربية. أشارت النشرة إلى أن مؤشر صندوق النقد العربي المركب لأسواق المال العربية قد أنهى تعاملات شهر ديسمبر 2020 مرتفعاً بنحو 0.89 في المائة مقارنة بقيمة المؤشر المسجلة بنهاية شهر نوفمبر 2020، ليصل إلى نحو 426.94 نقطة، مقابل 423.16 نقطة في نهاية شهر نوفمبر 2020.

واصلت غالبية مؤشرات أداء أسواق المال العربية التحسن الذي عرفته خلال شهر نوفمبر 2020، حيث سجلت ارتفاعاً نسبياً في نهاية شهر ديسمبر 2020، عاكسة بذلك التحسن المُسجل خلال الشهر في مؤشرات الأسواق المالية العالمية، وارتفاع أسعار النفط ولتحسن توقعات المؤسسات الدولية الخاصة بالمؤشرات الإقتصادية ونسب النمو الإقتصادى العالمى أثراً إيجابياً على البورصات العربية، علاوة على الأثر الإيجابي لبدء حملات التطعيم ضد فيروس كورونا في عدد من الدول.

سجلت جميع مؤشرات أداء الأسواق المالية العربية المدرجة بقاعدة بيانات صندوق النقد العربي ارتفاعاً في نهاية شهر ديسمبر 2020، باستثناء كل من البورصة المصرية والسوق المالية السعودية، اللتان سجلتا تراجعاً بنسب بلغت أقل من واحد في المائة. جاء ارتفاع مؤشرات الأداء ليعكس صعود عدد من المؤشرات الرئيسة بالأسواق منها المواد الأساسية، والخدمات، والسلع، والرعاية الصحية، والأدوية. تصدر كل من سوق العراق للأوراق المالية وبورصة عمّان حركة الارتفاعات المسجلة في مؤشرات الأداء لشهر ديسمبر 2020، حيث سجل مؤشر سوق العراق للأوراق المالية ارتفاعاً بنسبة 5.7 في المائة، ليصل إلى مستوى 508 نقطة في نهاية الشهر، عاكساً الارتفاع المسجل في عدد من القطاعات منها المواد الأساسية والبنوك والخدمات والصناعة.

على مستوى قيمة التداولات، فقد سجلت تراجعاً في ثمان أسواق مالية عربية مدرجة بقاعدة بيانات صندوق النقد العربي خلال شهر ديسمبر 2020، حيث انخفضت قيمة التداولات بنسبة 7.7 في المائة مقارنة بمستوياتها المسجلة في نهاية شهر نوفمبر 2020. سجلت بورصتا الكويت والعراق أكبر انخفاض في قيمة التداول بنسب بلغت 57.6 و55.1 في المائة على التوالي، في المقابل، شهدت قيمة التداولات في كل من بورصتي عمّان وبيروت ارتفاعاً بنسب بلغت 129.3 و131.6 في المائة على الترتيب.

على صعيد أحجام التداول في البورصات العربية، فقد شهدت تبايناً خلال الشهر، حيث سجلت سبع بورصات عربية ارتفاعاً، تصدرتها بورصة الدار البيضاء التي ارتفع مؤشرها بنحو 764 في المائة، لتعكس الارتفاع المسجل في مؤشرات قطاعات كل من الترفيه ومواد البناء والنفط والغاز. في المقابل شهدت ثمان بورصات عربية انخفاضاً على مستوى حجم التداولات، حيث سجل سوق العراق للأوراق المالية أعلى نسبة انخفاض بحوالي 64.6 في المائة متأثراً بإيقاف التداول لما يقارب نحو 31 شركة مدرجة من قبل السوق، بسبب عدم تقديمها لبياناتها المالية عن الربع الثالث من عام 2020.

على مستوى القيمة السوقية، ورغم ارتفاعها في احدى عشرة بورصة عربية مدرجة بقاعدة بيانات صندوق النقد العربي لأسواق المال العربية خلال شهر ديسمبر 2020، إلا أنها سجلت انخفاضاً بنسبة 1.27 في المائة مقارنة بنهاية شهر نوفمبر 2020. في هذا السياق سجلت بورصة بيروت أكبر نسبة ارتفاع في القيمة السوقية بنهاية تعاملات شهر ديسمبر 2020، حيث ارتفعت القيمة السوقية للبورصة بنحو 9.59 في المائة لتصل إلى 6.72 مليار دولار مقابل 6.13 مليار دولار حققتها في نهاية شهر نوفمبر 2020، كما سجلت القيمة السوقية لسوق دمشق للأوراق المالية ارتفاعاً في نهاية شهر ديسمبر بنحو 5.0 في المائة، نتيجة ارتفاع أسعار الأسهم المدرجة في قطاعات الصناعة والبنوك والخدمات المالية.

من جانب آخر شهد شهر ديسمبر2020 استمرار جهود البورصات العربية نحو تعزيز التحول الرقمي، من خلال استخدام التقنيات المالية الحديثة (فينتك). حيث عملت البورصات العربية على إطلاق أنظمة تداول إلكترونية جديدة. وبهدف توسيع قاعدة بورصات الشركات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة عمق الأسواق ورفع مستوى السيولة، تم إدراج شركات جديدة ضمن الأسواق الثانوية. كما عملت البورصات العربية على ترقية شركات أخرى إلى السوق الرئيس.

في سياق متصل وبهدف توسعة قاعدة الأسواق، تم الإعلان عن طرح إكتتاب أولي في قطاع التأمين الصحي. كما شهد شهر ديسمبر مواصلة سعي الجهات المنظمة للأسواق المالية في البورصات العربية رفع مستوى الوعي لدى المستثمرين. إضافة إلى مواصلة الدول العربية سعيها للعمل على ترقية أسواقها المالية من خلال إدراجها ضمن مؤشرات الأسواق الناشئة. من جانب آخر وبهدف تعزيز دور صانع السوق تم تنفيذ أول صفقة إقراض واقتراض للأوراق المالية لتسوية صفقة في صناعة السوق.

مؤشرات البورصة تستعيد حيويتها.. و«العام» يرتفع 7.5 نقاط

جلسة متباينة لمؤشرات البورصة

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الخميس على ارتفاع مؤشر السوق العام 5ر7 نقطة ليبلغ مستوى 5537ر19 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر14 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 208ر4 مليون سهم تمت عبر 8941 صفقة بقيمة 34ر14 مليون دينار (نحو 112ر6 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 23ر4 نقطة ليبلغ مستوى 4567ر33 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر52 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 130ر4 مليون سهم تمت عبر 4846 صفقة نقدية بقيمة 19ر9 مليون دينار (نحو 30ر3 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الأول 07ر0 نقطة ليبلغ مستوى 6030ر79 نقطة من خلال كمية أسهم بلغت 77ر9 مليون سهم تمت عبر 4095 صفقة بقيمة 24ر9 مليون دينار (نحو 82ر17 مليون دولار).

وارتفع مؤشر (رئيسي 50) نحو 40ر99 نقطة ليبلغ مستوى 4672ر84 نقطة بنسبة صعود بلغت 88ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 79ر7 مليون سهم تمت عبر 3061 صفقة نقدية بقيمة 7ر04 مليون دينار (نحو 23ر23 مليون دولار).

وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (ياكو) و(أولى تكافل) و(حيات كوم) و(جي إف إتش) أما شركات (أهلي متحد) و(وطني) و(خليج ب) و(بيتك) فكانت الأكثر تداولا في حين كانت شركات (الراي) و(إيفا فنادق) و(تجارة) و(رماية) الأكثر انخفاضا.

«أسواق المال» تصدر قراراً تأديبياً ضد شركتي «الكيبل» و«ريم العقارية»

أعلنت هيئة أسواق المال أمس الخميس صدور قرار مجلس التأديب ضد كل من ضرار محمد الحميدي بصفته رئيس مجلس إدارة شركة ريم العقارية، وعماد جاسم الصقر بصفته رئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية للكيبل التلفزيوني.

وحسب بيان للهيئة، فقد تقرر تغريم رئيس مجلس إدارة ريم العقارية بنحو 3 ألاف دينار، لعدم تقديم البيانات المالية، المرحلية للشركة للربعين الأول والثاني من 2020 وذلك خلال المهلة المحددة من الهيئة قبل بدء تداول يوم 16 أغسطس2020.

كما تقرير تغريم رئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية للكيبل التليفزيوني عماد الصقر بنفس المبلغ ولنفس السبب الذي غرمت به شركة ريم العقارية.

كانت هيئة أسواق المال أعلنت بتاريخ 6 أكتوبر الماضي، عن صدور قرار مجلس التأديب في جلسته المنعقدة يوم الثلاثاء في المخالفة المقيدة برقم (38/2019مجلس تأديب) (11/2019شكوى) ضد شركتي ريم العقارية والمال للاستثمار وعدة أطراف أخرى.

أما بالنسة للكويتية للكيبل التلفزيوني فقد تم إلغاء إدراج أسهمها ببورصة الكويت اعتبارا من الشهر الماضي.

«المركزي» يوافق على رد فائض مخصص لـ «أعيان»

أعلنت شركة أعيان للإجارة والاستثمار موافقة بنك الكويت المركزي على طلب الشركة بشأن رد فائض المخصصات الاحترازية المتوافرة والبالغ 1.59 مليون دينار.

وحسب بيان لبورصة الكويت أمس الخميس، فإن الأثر المالي لذلك الإجراء يتمثل في انخفاض قيمة مديني تمويل إسلامي بواقع 1.59 مليون دينار.

وأشارت أعيان للإجارة في البيان إلى أن الأثر المالي ذلك سوف ينعكس بالربع الأول من السنة المالية 2021.

الجدير بالذكر أن «أعيان» سجلت خسائر بقيمة 4.01 مليون دينار في التسعة أشهر الأولى من العام الماضي، مقابل خسائر بنحو 2.86 مليون دينار لنفس الفترة من عام 2019، بارتفاع في الخسائر بنسبة 40.2%.